

الجمهورية العراقية

خطاب الدكتور أحمد الجابري
رئيس الوفد العراقي

الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة

6 شعبان 1424 هـ

2 تشرين الأول 2003 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس الجلسة
أيها الجمع الكريم

أقف اليوم أمامكم ناقلاً صوت الإنسان العراقي، وهو الذي عانى طويلاً من قسوة القريب والبعيد... أقرب الأقرباء إليه أُنزِلَ فيه أشد أصناف العذاب، استباح محرماته، فتك بأهله، أهانه وقيده وظلمه وزوجه في حروب بائسة... إخوانه وأشقاءه في الجوار التزمو الصمت والتتجاهل والتغاضي والتعاملي إزاء مصيبة بل عيروه وعيوبه يوم رفع الصوت...

ومن سائر أرجاء العالم، هرع المستفيدين للاتجار والتعامل مع ظالمه وجلاده... قلة قليلة قالت الحق واعتنته، قلة قليلة انتفعت إلى مصيبة هذا الإنسان وجاهرت بأنه مظلوم دون أن يستجيب لها الملا، ويقى الإنسان العراقي تائهاً مظلوماً مرتين، ظلم السيف ينزله به نظام الاستبداد في داره، وظلم اللسان وهو الأشد مرارة، يوقعه به الكثُر في ديار الآخرين ولكن هذا الإنسان العراقي لم يستسلم لليلأس، بل ثابر وصبر واستمر في جهاد الفكر والقول والعمل، إلى أن تحقق أول ما كان يصبو إليه...

أقف اليوم أمامكم ناقلاً قدر المستطاع صوت هذا الإنسان العراقي، معناً له ومعه انتهاء الصمت، داعياً الجميع إلى الإصغاء إليه فرداً فرداً...

جئت اليوم إليكم واضعاً أمامكم أربع حقائق بديهية، لأشير من خلالها إلى حقين اثنين...

الحقيقة الأولى التي أبدأ بها هي أن ليل العراق الطويل قد انقضى. فالتجربة المريرة التي عاشها العراقيون طوال عقود ثلاثة من التهوّر والاضطهاد والاستبداد والإذلال قد انتهت مع هروب رأس النظام وأتباعه وسقوط الرموز التي نصبها في أرجاء بغداد وسائر العراق...

أما الحقيقة الثانية، فإن تحرير العراق، وما جرى هو قطعاً تحرير، ما كان ليتم لو لا العزم الذي أبداه الرئيس بوش والتزمته دول الانتلاف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإن نسخة اليوم أصوات المشككين بنوايا الحكومتين الأميركيّة والبريطانية في إقدامهما على التحرير، ندعوهـم وحسب إلى زيارة المقابر الجماعية... إلى زيارة الأهوار المجففة وحلبة، وإلى استعراض قوائم المغيّبين الذين حرّمهم النظام من حقهم بالحياة...

والحقيقة الثالثة هي أن التحرير جاء تجسيداً لإرادة وطنية عراقية شاملة، وجاء نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به فصائل المعارضة العراقية للنظام البائد على مدى أعوام طويلة وقدّمت فيها منات الآلاف من الشهداء، لم يكن آخرهم الشهيد آية الله محمد باقر الحكيم وصحابه، رحمهم الله جميعاً، إذ سطروا صفحات أخرى في سجل البطولة العراقية يوم آب المنصرم، يوم الشهيد العراقي، ولا الشهيدة عقبة الهاشمي، التي امتدت إليها يد الغدر...

ومن هنا الحقيقة الرابعة، وهي أن سقوط النظام ليس سوى البداية على طريق ولادة العراق الجديد، هذه الولادة التي اجتهد المخلصون العراقيون كافة في إعداد العدة لها، في ديارهم وفي مهاجرهم على حد سواء، والتي أن اليوم أو انها...

نحن اليوم، في العراق أمام تجربة فريدة وسوف يثبت نجاحنا أن إرادة الخير والتقدم والحرية قادرة على أن تنتشر وتزدهر... ومن هذا المنبر، أقف اليوم لأؤكد أننا في العراق، بعون الله، لن نرضى إلا بالنجاح فالعراقيون راغبون به وقادرون عليه، ولن نسمح لعصابة منحرفة من قلول المنتفعين والمرتزقة والمضللين بأن تحرم الإنسان والمجتمع والوطن من الغد المشرق...

بلاد النهرین، مهد الحضارة في سومر وأكاد وبابل وأشور، دار السلام ودار الخلافة وبيت الحكم، موطن شرعة حمورابي، والنتائج الخصبة المستمرة للعلم والأدب والشعر والفكر، تعتمد على ثراثها الإنساني أولاً، قبل ثرواتها التفطية والطبيعية، وانطلاقاً من هذا التراث فإن العراق قادر على تحقيق نهوض نوعي ينتقل به من غياب الاستبداد والخوف إلى الاستقرار والازدهار والتسامح... وما يضعه المجتمع الدولي في العراق يعود إليه أضعافاً مضاعفة... ضعوا نتفكم بالعراق، وخذوا منه استقراراً وازدهاراً لا له فقط، إنما للمنطقة وللعالم أجمع...

العراق الذي نريده هو عراق هذا الإنسان العراقي المبدع وأكثر من ستين بالمائة من سكان العراق لم يتجاوزوا العشرين من العمر، فتهيئهم لقرننا الواحد والعشرين، وتزويدهم بالمقومات الثقافية والتربوية التي تسمح لكل واحد منهم إبراز شخصيته وخصوصيته في طليعة أولويات العراق الجديد...

في المرحلة السابقة، في العراق كما في العديد من أقطار العالم التي عانت من آفة عقائد القرن العشرين، كان الإنسان مختلفاً بالشعب، والشعب بالثورة، والثورة بالحزب، والحزب بالقائد فإذا بالإنسان الفرد يرزح تحت طبقات من الإلغاء.... تستبيح خصوصيته وتجعل منه مادة للاستهلاك، إما دفاعاً مزرياً عن الوطن أو اقتصاداً مفترضاً لحق الثورة، أو فداءً بالروح وبالدم لشخص القائد... ونحن اليوم نؤكد أن الإنسان العراقي، شأنه شأن أشقائه وشقيقاته في سائر المعمورة، تواق إلى إبراز خصوصيته وفرادة شخصيته، وعراق الغد لا بد أن ينطلق من إعادة الاعتبار إلى هذا الإنسان الفرد المواطن كأساس للسيادة ومنطلق للتشريع فحقوق الإنسان الفرد هي الحقوق الأصلية وحقوق الجماعة تتبع منها حقوق متفرعة...

والعربي.. كما غيره... يصر على حقه بالكرامة والحرية والعدالة والسلام، فإن الإقرار بهذا الحق هو حجر الأساس في عراق الغد... كرامة الإنسان في العراق ستكون مصانة دون استثناء، ودون اعتبار لمقام اجتماعي أو لمنصب سياسي أو لموقع اقتصادي، بل لا تقترب بكرامة المتهם ولو أدين. ونحن إذ ابتدأنا بذكر الكرامة فلأن النظام البائد حاول عيناً أن يقنع العراقي بأن كرامته مئة من الحاكم، فنحن اليوم نؤكد بأن كرامة الوطن يأسره من كرامة كل مواطن فيه... وكما الكرامة، كذلك الحرية الحرية ليست هبة من الحاكم والدولة بل هي الأصل والأساس والجوهر للإنسان فالحرية المسئولة التي تنتهي عند حد حرية الآخرين هي قلب العقد الاجتماعي... فرغم بعض التجاوزات التي أقدم عليها الخارجون والمندسوون، فإن العراقيين قد أثبتوا لأنفسهم، مع انهيار النظام القمعي، أن

الحرية ليست الفوضى وليس شريعة الغاب... وكما الإنسان يجنب بفطرته إلى الحرية، فإنه يطالب دوماً بالعدالة وبعد أن غيَّب النظام البائد العدالة فجعل من أجهزة الدولة أدوات قمع وظلم وأضطهاد، فإن العراق الجديد سيقوم على رسوخ ثابت للعدالة يضمن استقلال القضاء ونزاهته... وبعد الحروب العبثية التي أودت بحياة البشر ونمرت البلاد وخلفت في أعقابها الفواجع، فإن العراق الجديد سيلترم بنهج نفاعي عماه الأول السلام، بل أن يصبح داعية سلام لمنطقة العالم...

ونحن قد ذكرنا على حدة هذه الأصول الأربع، الكرامة والحرية والعدالة والسلام، لأنها تشكل الأرضية الأولى للمستقبل السياسي إلا أن العراق الجديد سيقوم على التزام أكيد وصريح بكلِّ حقوق الإنسان، ابتداءً بتلك التي تتصل عليها شرعة حقوق الإنسان، ولا سيما منها حق الإنسان في الحياة والملكية والسعى إلى تحقيق السعادة...

ونحن نلزم أنفسنا أن يكون العراق في شريعته وقوانينه منصفاً لأهله سواسية كأسنان المشط، فلا يكون لأحد فضل أمام القانون على آخر لاي اعتبار لا يرتبط بالكفاءة والمسؤولية الفردية، فلا تفرقة إلْقاءً على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو اللغة أو القومية أو الجنس أو الطبقية أو العشيرة... وكان النظام البائد قد عمق من التفرقة، أما العراق الجديد فسيعتمد العدل والإنصاف... والمراة العراقية قادرة على الإبداع والإنتاج والعطاء وعلى تولي كافة المسؤوليات، وواجب المجتمع والدولة رفع العقبات الإضافية التي تقف في سبيلها...

والحوار المستمر المطلوب بين المواطن العراقي والدولة التي تمثله وتخدمه هو على أساس النظام الديمقراطي التمثيلي الصادق القائم على مبدأ تداول الحكم ودوريته والالتزام الراسخ بمبدأ الانتخاب كالفيصل والحكم... لا يعنينا الشكل الديمقراطي وحسب، بل شرط سلامة النظام السياسي الذي ننشده هو استيفاؤه للمضامون الديمقراطي... وأركان هذا المضمون هي أولاً الفصل بين السلطات، عبر صياغة الإطار الدستوري بما يضمن عدم التداخل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويشكل بالتالي أساساً سليماً لرقابة كل منها على الأخرى، وثانياً تأصيل سبل المحاسبة والمساعدة، ابتداءً بالرقابة المذكورة، مروراً بالانتخابات التي تشكل المدخل الأساسي للمشاركة الفردية بالسياسة العامة، وصولاً إلى تمهين المجتمع المدني من خلال الصحافة والنقابات ومؤسساته المختلفة إلى تولي دور الراصد والناقد والمتابع للممارسة السياسية بمختلف أوجهها، وثالثاً الالتزام بالشفافية أصلاً وأساساً انطلاقاً من مفهوم أن مصدر السيادة هو المواطن الفرد، فالدولة قائمة لخدمته وهي مسؤولة أمامه، ومن حقه معرفة مجريات أمورها، فلا يجوز لها الامتناع عن كشف هذه المجريات... ورابعاً إقرار الأقلية بحق الأقلية في تولي الحكم، واحترام الأقلية لحق الأقلية ولا بد لنا من التشديد هنا على ضرورة التمييز بين الأقلية والأقلية السياسيتين والأقلية والإقليمية الفنوبيتين... فالأقلية والأقلية السياسيتان هما اللتان تكشف عنهما صناديق الاقتراع، لا الإحصاءات السكانية، ولا تمايز تلقائي بين الأقلية السياسية والأقلية الفنية، وليس من صلاحية أحد أن يدعى حقاً سياسياً على أساس تمثيل مفترض لأقلية فنية، ولا نريد في العراق محاصصة سياسية، لا طائفية ولا قومية، ونحن على قناعة أن النظام السياسي التمثيلي الفدرالي السليم قادر على التعبير عن مصالح كافة المواطنين العراقيين بما يعكس تنويعهم الديني والمذهبي والقومي واللغوي...

وإذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بحصر السلطات بمحنة قليلة من المتشليطين في بغداد، فإن العراق الجديد سيقوم على مبدأ السلطة المحلية في إطار اتحادي فدرالي... والفردالية بالمفهوم الذي يتفق عليه العراقيين ليست قطعاً تقسيراً للوطن، بل هي تأهيل وتمكين للمقيمين في مناطقه المختلفة

لتولي كافة الشؤون الخاصة بمناطقهم بشكل مباشر لا يشترط التخويل القصيلي من الحكومة المركزية... ويرسم الدستور العراقي العلاقة القائمة على التكامل والتواصل بين مستوى الحكم المحلي والوطني واعتمادنا للنظام الفدرالي، كما تمسكنا بالنظام الديمقراطي الصادق، ينبع من إصرارنا على فهم واضح لعلاقة الدولة بالمواطن، وهذه العلاقة ليست علاقة وصاية ذلك أن المواطن العراقي ليس قاصرًا، وليس بحاجة وبالتالي إلى الدولة في كل شأن من شؤونه... فهمنا لهذه العلاقة هي أنها علاقة عناية، حيث الدولة هي الخادم الساهر على أمن المواطن وسلامته، وعلاقة رعاية في بعض المجالات، ولا سيما في تربية الناشئة وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية...

وفي مقابل التزامنا بالفدرالية، وبعيداً عن المزايدات القومية التي تشدق بها النظام السابق عبثاً وزوراً، فإننا نعلن أمام الملا أن العراق وطن واحد ثابت قائم بذاته... ليس بهذا الإعلان انتقاداً من التواصل الذي ينشده العراقيون كافة مع العرب والمسلمين، ولا تجاوز للتعبير الذي ينشد العديد من العراقيين في الداخل عن هوياتهم الثقافية والقومية، بل هو تأكيد على أن العراق بكل مراضيه من أقصى جباله في الشمال إلى أهواره وشطه في الجنوب مروراً بسهوله ونهره وصحرائه هو وحدة دائمة غير قابلة للتجزئة ولا للدمج... ونحن في إعلاننا هذا لا نعبر وحسب عن الرأي الفعلي لمعظم العراقيين، بل نعتبره مبدأ أولياً وإطاراً مرجعياً لأية ممارسة سياسية، إقراراً بالواقع وتجنيباً للبلاد المزيد من المغامرات...

وفي إطار تمسكنا بالنظام السياسي السليم الذي من شأنه تجنب الوطن العبث، فإننا نسعى إلى توطيد أسس حكم القانون والمؤسسات، أي أن السلطة، وهي المستمدّة من المواطن، نافذة انتلاقاً من المنصب، لا من الشخص الذي يتبوأ المنصب، وفانّمة على أساس النص، لا على أساس أهوان صاحب المنصب وأرائه... هذا بعد أن جعل النظام السابق، من خلال قرارات تعسفية صادرة عنه، من الحكم تعبيراً عن مزاج شخصي... والدليل في عراق الغد هو حكم القانون الذي تطبقه السلطة التنفيذية المخولة، والذي يجسد إرادة المواطن العراقي، من خلال السلطة التشريعية المنتخبة، وبإشراف السلطة القضائية المستقلة...

وأخيراً لا آخر، نتطرق إلى موضوع علاقة الدولة بالدين في العراق الجديد... الإسلام هو دين الأكثريّة العظيم من العراقيين، فهو وبالتالي يطبع الهوية العراقية بطابعه.. وفي طبيعة الحال، فإن الرصيد الحضاري العظيم والمخزون الثقافي القيم للفقه الإسلامي تحديداً لا بد أن يكون إحدى أهم المقومات التي يستند إليها العراق في تطبيقه القائم دوماً على المساواة والإقرار بالتنوعية... ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى حقيقة ثابتة غالباً ما تحجب، وهي أن الدولة في القرن الماضي قد تطلّفت على الدين واقطعت منه ما يناسب رغبة بعض أصحابها بالسلط، ثم قوضت استقلالية المؤسسات والمرجعيات الدينية، واستولت على الأوقاف، وفرضت صيغة تتوافق مع مصالحها من التعبير الديني على حساب الصيغ الأخرى... الدين في العراق هو من أهم مقومات الفرد والمجتمع، ولن نرضى التغريب به، سواءً ببعده الفقهي أو السلوكي أو الفكري أو الحياني. بل نحن ندعوه إلى إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الدينية كافة من خلال تمكينها مجدداً من تولي مسؤولياتها في صون الإنسان العراقي الذي يقصدها روحياً وأخلاقياً، بعيداً عن بدعة التوريط السياسي الذي يريد البعض لها نفاقاً...

هذه هي الخطوط العريضة لما نريده لوطننا وحقنا اليوم على العالم أن نطالب به بالعون والمساعدة، متوجهيين بالشكر إلى من وقف إلى جانب العراقيين في أحلال ساعاتهم، وبالغفو إلى من تخلف سهوا عن هذا الموقف...

إلا أنه لا بد للعالم بأسره من الإدراك بأن ما جرى في العراق بالأمس من فظائع، وما يجري به اليوم من إعادة إعمار، يشكل حدثاً تاريخياً جسیماً، لا بد للمجتمع الدولي من التهوض لإيفائه مستحقه...

هذا ما نريده من أنفسنا وهذا ما نريده منكم، ونحن، على درب عراق الحرية والعدالة والسلام...

نريد عراقاً يدرك أن الوحدة والتعدد وجهان لحقيقة واحدة

نريد عراقاً يعود بالسيادة إلى المواطن الإنسان الفرد لا إلى شخص القائد...

نريد عراقاً راسخاً في هويته الثقافية والدينية إنما متقاعل دون حرج مع الحضارة العالمية...

نريد عراقاً متواصلاً مع أمسه إنما متوجه بأنظاره قديماً نحو غده

نريد عراقاً يعيش بسلام مع نفسه وجواره وعالمه...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...